

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير



بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

174

الملتقى العلمي الدولي
حول



الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية

أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

الأزمة المالية : عودة إلى الأسباب لمناقشة الحلول المقترحة

من إعداد الباحث

الأستاذ الدكتور :عبد الوهاب شمام
جامعة قسنطينة الجزائر -

لقد كانت البوادر الأولى للأزمة قد تجلت في سنة 2007 من خلال بعض المؤشرات التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- ارتفاع أسعار المنتوجات الأساسية .
- تراجع السوق العقارية .
- الاضطرابات المالية التي بدأ يعيشها النظام المالي العالمي.

و اذا كان للأزمات الاقتصادية دوراتها ذات الأسباب الظرفية أو الهيكلية ، الا أنه بالنسبة للأزمة الحالية فمعظم الاقتصاديين كان يتوقع أن الارتفاع الكبير لقيمة القروض خلال الفترة 2007/2002 سيؤدي حتما الى أزمة: L'éclatement de la bulle financiére لكن الغير معروف هو متى تحدث بالتحديد و ما هو مداها و درجة انتشارها .

و لفهم جذور هذه الأزمة ينبغي علينا التذكير ببعض البديهيات التي يرتكز عليها الفكر الاقتصادي النيوليبرالي الذي ساد خلال العقود الثلاثة الأخيرة خاصة في معظم الدول الرأسمالية الكبرى .

فالنظريات الاقتصادية الليبرالية تقول بأن العولمة الاقتصادية و الشمولية المالية تضمن التوزيع الأمثل لرؤوس الأموال على المستوى العالمي ، أي عندما نترك رؤوس الأموال تنتقل بحرية بين مختلف البلدان و مناطق العالم فان ذلك سيؤدي الى استثمارها في الأماكن و الأنشطة التي تضمن لها أكبر عائد و تحقيق أكبر معدل نمو على المستوى الدولي .

و هذا التنافس بين المقرضين و المقترضين سوف يحقق أهداف الجميع .

الا أن الواقع بين بأن الأمور لم تسر بهذه الكيفية و ان الشمولية المالية قد خدمت بالدرجة الأولى الدول الكبرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و أن انفتاح الأسواق المالية الدولية و حرية حركة رؤوس الأموال قد نتج عنهما تعاظم نشاط المؤسسات المالية بمختلف أشكالها على المستوى الدولي بحيث لم يعد بامكان أية جهة حكومية أو غير حكومية مراقبتها و تتبع نشاطها.

و لقد تباينت الآراء حول هذه الأزمة من حيث أسبابها الحقيقية ، مداها ، انعكاساتها و سبل مواجهتها .

لكن بشكل عام يمكن تلخيصها في اتجاهين أساسيين :

1- الاتجاه الأول و يمثله 'الحكوميون ' ان صح التعبير اي ما سمي ب :

الذين يرون في ضعف القوانين المنظمة لعمل المؤسسات Les étatistes

المالية و عدم قيام هيئات الرقابة بدورها على أحسن وجه هو السبب الرئيسي في اندلاع الأزمة لأن هذا التراخي في الجانب التنظيمي و الرقابي أدى بالمؤسسات المالية الى عدم التقيد ببعض القواعد و المبادئ الأساسية في عمل هذه المؤسسات مثل التلاعب بالقيم الحقيقية لأصول المؤسسات في أسواق الأسهم .

الذي يلزم المصارف Ratio cooke- التخلي عن العمل وفق معدل كوك

بالاحتفاظ بحد أدنى من السيولة (8 بالمائة من مواردها الاجمالية) لمواجهة أي طارئ .

أي أن البنوك بدأت في وضع سياسات تعتمد على الاقتراض و ليس الموارد الذاتية و ذلك بتشجيع من بعض الحكومات (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) حيث مارست هذه الأخيرة ضغوطات على البنوك التي ترفض تقديم قروض من أجل تملك سكنات في الأحياء الفقيرة و من الاقتصاديين الذين يمثلون هذا التيار يمكن ذكر:

Jean Paul Fitoussi ,Joseph stiglitz, James Kenneth galbraith

أي أن سبب الأزمة الرئيسي عند هؤلاء هو ما سمي ب : La Dereglementation de la finance internationale

2- أما التيار الثاني فيمثله النيو لبيراليون الذين يفسرون الأزمة بتدخل الدولة و ليس ضعف القوانين كما يرى أنصار الاتجاه الأول و يرون في دور البنك الفدرالي

دورا سلبيا لامتناعه على توفير السيولة المالية للأزمة FED La الأمريكي

قبل افلاسه حتى أن الاقتصاديLEHMAN BROTHERSو عدم انقاد بنك طالب بتشكيل لجنة تحقيق في أسباب الأزمة على John .B.Taylorالأمريكي

غرار لجنة التحقيق في أحداث 11 سبتمبر 2001 .

و بتجاوز هذا السجال الفكري ، فان بداية الأزمة كانت مع أزمة القروض العقارية

في الولايات المتحدة الأمريكية التي انتقلت « Les subprimes »أو ما يسمى ب و انتشرت في الأسواق الأخرى و في دول أخرى بسبب العلاقات التشابكية التي تربط مختلف الأسواق و المؤسسات المالية الدولية بالاضافة الى ضعف القوانين و اختلال الأسواق حيث أن هذا الأخير يكمن في :
– ادارة سيئة للمؤسسات المالية هدفها الأول تحقيق الربح على حساب الاستقرار.
– الغموض الذي أحاط بالعمليات المالية في الأسواق المالية
– ضعف المعلومة أو جهل الجمهور بالممارسات الحقيقية للمؤسسات المالية
Les bilansو عدم اطلاعه على الحسابات الختامية
لهذه المؤسسات و مختلف العمليات الأخرى .
– ضعف الاجراءات الرقابية و افتقار بعض البلدان لقوانين مكتملة تسمح بمراقبة و متابعة نشاط المؤسسات و تطور الأسواق المالية و مدى احترام القواعد الاحترازية للتقليل من المخاطر .
ان أزمة القروض العقارية نتج عنها ارتفاع مذهل في حجم هذه القروض و نسب تجاوزت القواعد و المعدلات المتعارف عليها و تجاوزت بشكل كبير الموارد الحقيقية للمصارف دون ضمانات كافية و بأسعار مرتفعة مما أوقع العائلات في وضعية جعلتها غير قادرة على السداد حيث بلغت قيمة ديون العائلات في سنة 2007 حوالي 13825 مليار $ بعد أن كانت 7680مليار $ سنة 2001.
و قد أدى ذلك الى تراجع الاستهلاك ، زيادة البطالة و ارتفاع نسبة التضخم مما أدى الى وضع البنوك في حالات صعبة بفعل تفاقم المضاربة و ارتفاع قيم الأسهم و تطور الأسواق المالية حيث أصبحت الأموال الافتراضية المتداولة (حوالي 150.000 مليار $) أكبر بكثير من قيمة الأموال الحقيقية المقدرة آنذاك بحوالي 50/45 ألف مليار $.
أما عن أسباب وقوع هذه الأزمة في الولايات المتحدة فهناك مقاربتان لتفسير ذلك
الأولى : ترى أن أسباب ذلك هي العوامل التالية :
– السعي المفرط وراء الربح من طرف المضاربين .
– غياب الشفافية في المعاملات المالية الدولية .
– نقص المعلومات حول المخاطر الناتجة عن هذه المضاربة .
Les agences de notation– سوء تقدير أجهزة التقييم
– ضعف أجهزة المتابعة و المراقبة .
Le capitalismالثانية : ان الولايات المتحدة تشكل قلب الرأسمالية المضاربية
Speculatifحيث توجد أهم و أقوى الأسواق المالية
العالمية و حيث توجد الدولة و العائلات الأكثر استدانة على المستوى العالمي .
و لقد تعقدت الأزمة أكثر مع نهاية 2008 عندما بدأت تتحول من أزمة مالية الى أزمة اقتصادية اجتماعية مع مطلع 2009 . حيث أن فقدان الثقة من طرف المتعاملين في الأسواق المالية نتج عنه انخفاض في المعاملات المالية
بالاضافة الى انهيار البورصات .
و هذان العاملان تسببا في تراجع السيولة المالية و من ثمة القروض للمؤسسات الاقتصادية و العائلات مما أدى فيما بعد ، خلال الأشهر القليلة لهذه الأزمة ابتداء من شهر سبتمبر 2008 الى انهيار النفقات الاستهلاكية ، الاستثمار و التشغيل .
الأمر الذي يفسر لنا الآن استمرار تراجع قيم البورصات العالمية الرئيسية و الكساد الذي أصاب كبريات الشركات العالمية بفعل نقص السيولة و تراجع الاستهلاك مما دفع هذه الشركات الى تسريح عشرات الآلاف من العمال ناهيك عن تفاقم عجز ميزانية الولايات المتحدة (بلغ 454 مليار دولار خلال السنة 2008/2007) و من المتوقع أن يبلغ هذا العجز 1200 مليار دولار خلال السنة 2009/2008 و هذا خارج مخطط الانعاش الذي يعادل 800 مليار دولار .أي أن العجز يمثل 8.3بالمائة من الناتج الداخلي الخام أي ما يعادل تقريبا 3 مرات المعيار المعتمد من طرف الاتحاد الأوربي (3 بالمائة) .
Mode regulationأي أن نمط التنظيم
السائد في الولايات المتحدة هو الذي أدى الى تفاقم المديونية الحكومية (بفعل تراجع عائداتها من الضرائب على الأرباح و الدخول المرتفعة) و العائلات

(بفعل تراجع دخولها).
في حين أن التنظيم الذي ساد في أوربا الغربية خلال ما كان يعرف بفترة الثلاثين سنة المجيدة (1945-1975) ، الذي حققت فيه هذه البلدان أعلى معدلات نموها و تطورها الاقتصادي و الاجتماعي ، كان يعتمد على الطلب الاجمالي و التنظيم العمومي بفعل تقاسم فائض القيمة بين الأجور و الأرباح .أما النمط السائد حاليا فيغلب عليه طابع المضاربة و الربح.

انعكاساتها :

BITمن المتوقع أن تسبب هذه الأزمة ، حسب تقريرات المكتب العالمي للشغل
في زيادة عدد البطالين الى 51 مليون سنة 2009 بعد أن كان عددهم 18 مليون سنة 2007.
كما يتوقع صندوق النقد الدولي معدل نمو للاقتصاد العالمي يعادل 0.5 بالمائة خلال هذه السنة و هو أدنى معدل نمو منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .
و معدل البطالة سيبلغ نسبة 7.1 بالمائة أي ما يعادل 270 مليون بطال في حين سيبلغ عدد العمال الفقراء (الذين يحققون دخل يومي أقل من 2 دولار يوميا) حوالي 1.4 مليار عامل أي حوالي 45 بالمائة من الأيدي العاملة في العالم .
أما على مستوى بعض المناطق فمن المتوقع أن يتراجع معدل نمو الناتج الداخلي
بحيث سيكون في الدول المتقدمة كالتالي : P IBالخام

- 1.6 بالمائة في الولايات المتحدة الأمريكية .
- 1.9 بالمائة في فرنسا .
- 2.8 بالمائة في بريطانيا .
- 2.5 بالمائة في ألمانيا .

أي أن متوسط تراجع معدل النمو في البلدان المتطورة 2 بالمائة في حين ستحقق البلدان النامية معدل نمو يعادل 3.3 بالمائة بعد أن كان 6.3 بالمائة خلال سنة 2008 .
و قد بلغت نسبة تراجع المشتريات في قطاع أساسي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي و هو قطاع صناعة السيارات ما بين 30 – 40 بالمائة منذ بداية سنة 2009 .
الصين فقد تراجعت L' atelier du mondeأما بالنسبة لما يسمى بورشة العالم
صادراتها بنسبة 25.7 بالمائة و وارداتها بنسبة 24 بالمائة بداية سنة 2009 . و اذا كان معدل النمو المحدد من طرف الحكومة الصينية ، لضمان الاستقرار
يتوقع معدل نمو Le Bitالاجتماعي هو 8 بالمائة فان المكتب العالمي للشغل
يعادل 6.7 بالمائة خلال سنة 2009 .
ان المظاهر الكبرى للأزمة المالية التي تحولت منذ شهر سبتمبر 2008 الى الآن
الى أزمة اقتصادية و اجتماعية تتلخص في :

- تفاقم البطالة .
- ركود الاستثمارات .
- تردد المستهلكون .

و كانت انعكاساتها متناسبة مع درجة انفتاح كل دولة و ارتباطها بالنظام المالي الدولي .
و لعل فكرة أن الجزائر في منأى عن الأزمة ، خاصة خلال الأسابيع أو الأشهر الأولى ، كان أساسها ضعف انفتاح المنظومة المصرفية و المالية الجزائرية على النظام المالي العالمي بالاضافة الى الاحتياطي من العملة الصعبة الذي بلغ في نهاية 2008 حوالي 140 مليار دولار .
الا أن تحول الأزمة من المجال المالي الى المجال الاقتصادي دفع بالكثيرين الى اعادة النظر في مواقفهم لأن الاقتصاد الوطني يعتمد بنسبة 97 بالمائة من ايراداته من العملة الصعبة على البترول بالاضافة الى زيادة الوزن النسبي للواردات التي بلغت 39.1 مليار دولار خلال سنة 2008 ، ناهيك عن تذبذب سوق البترول و انهيار أسعاره التي انتقلت خلال أقل من 6 أشهر من 140 دولار الى أقل من 40 دولار للبرميل الواحد ، و تراجع الدولار بنسبة 1 بالمائة بالنسبة للأورويسبب للجزائر خسائر صرف تعادل 1 مليار دولار .

و معروف أن تراجع أسعار البترول ، بفعل هذه الأزمة له تأثيره المباشر على عائدات الاقتصاد الوطني و هذه العائدات هي التي تحدد مستوى النفقات العمومية سواء تعلق الأمر بالتسيير أو الاستثمار و قدرات الدولة أيضا في مجال الاستيراد.

كيف يمكن مواجهة الأزمة في مرحلتها الحالية :

ان الحلول المقترحة لمعالجة هذه الأزمة مازالت تثير الكثير من النقاش ، على المستوى الأكاديمي ، و الاختلافات على مستوى الهيئات الدولية و الحكومية ، و ان كان هناك اجماع على ضرورة اعطاء الطابع العالمي و الشمولي لهذه المعالجة فهناك من يطالب بتشجيع النفقات العمومية و العودة الى الكينزية من خلال "مضاعف الاستثمار " و هناك من يؤكد على ضرورة العمل على تخفيف الأعباء على المؤسسات من خلال تخفيض الضرائب .

و اذا تجاوزنا هذا النقاش النظري ، رغم أهميته ، فان الأزمة في أساسها و جوهرية أزمة مالية لها أسباب ماكرو–اقتصادية و أخرى ميكرواقتصادية و امتدادات ذات بعد دولي .

و بالتالي فان الحلول ينبغي أن تكون على قسمين :

أ– ظرفية .

ب– هيكلية .

فالحلول الظرفية تقتضي البحث عن معالجة جذرية لأزمة القروض : اما اللجوء الى تأميم البنوك ، حسب ما يرى دعاة عودة هيمنة الدولة ، و هنا تطرح اشكالية مدى قدرة هذه الدولة على الادارة العقلانية للمؤسسات المصرفية ، أو القضاء

من خلال طرحها في السوق Les dérives toxiques على المشتقات السامة لتقوم هذه الأخيرة بتحديد السعر الحقيقي لها .الا أن خطر ذلك سيكمن في افلاس العديد من المؤسسات المالية و النقدية ، و بخصوص هذه النقطة تقول

في وضع النظرية النقدية ، M.Friedman شريكة Anna Schwartz

"أنه من الأفضل افلاس المؤسسات العاجزة من تجميد القرض لمدة أطول"

أما على المستوى الهيكلي فيبدو أن هناك قناعة لدى معظم الفاعلين على المستوى الدولي بضرورة البحث عن حل شامل و عالمي لهذه الأزمة من خلال التفكير في وضع ميكانيزمات و آليات دولية تعمل ، مستقبلا ، على تجنب مثل هذه الأزمات أو التخفيف من آثارها ، و قد ذهبت بعض الاجتهادات في هذا المجال الى المطالبة بانشاء هيئة اقتصادية عالمية دائمة على شاكلة مجلس الأمن .

،هذا الأخير الذي أصبح يضم بعض الدولG 20الىG 8و في الحقيقة فان تطور

، و رغم التحفظات التي يمكن أن يبديها البعضBRICالصاعدة خاصة مجموعة

حوله، الا أنه يعتبر خطوة لا بأس بها في التفكير الجماعي حول مشاكل و أزمات الاقتصاد العالمي .

حيث تم الى حد الآن عقد ثلاث دورات لهذه المجموعة

– الأولى بوشنطن في شهر نوفمبر 2008 .

– الثانية في لندن في 2 أفريل 2009 .

في 2009/09/23 (USA)– الثالثة في بترسبورك

هدف هذه الدورات هو البحث عن كيفية وضع أسس جديدة للنظام الاقتصادي و المالي العالمي قد تكون أهم مواصفاته :

1– قيام البنوك بتمويل الأنشطة التنموية بدل المضاربة .

2– اضفاء المزيد من الشفافية على المعاملات .

3– عدم المخاطرة بأموال المدخرين .

للتهرب الضريبي . Le secret bancaire4–عدم استعمال السر البنكي

5– اعادة النظر في علاوات المتعاملين و بعض المسؤولين لدى المؤسسات .

6– تدعيم و تعزيز دور المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي للقيام بدوره على أحسن وجه .

الا أن هناك من يرى بأن ذلك غير كافي و خاصة بالنسبة لباقي الدول التي غيبت في منتدى مجموعة العشرين ، و اذا أخذنا بعض توقعات البنك العالمي حول انعكاسات هذه الأزمة و المتمثلة في عجز مالي في البلدان

النامية قد يصل الى 700 مليار دولار ، وسقوط حوالي 100 مليون فرد في هاوية الفقر المدقع ، خلال كل سنة من عمر هذه الأزمة ، فان الأمر سيتلزم اعادة النظر في القواعد و الآليات و الدواليب المتحكمة في المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية و الاقتصاد العالمي بشكل عام .
ان الأزمة الحالية اذا كانت ، في أساسها مالية ، فانها في مداها و انعكاساتها أصبحت أزمة شاملة : مالية ، اقتصادية ، اجتماعية و كذلك شاملة جغرافيا فهي أشمل من أزمة 1929 حيث أن خلال هذه الأخيرة عدة مناطق من العالم لم تطالها الأزمة آنذاك عكس ما نلاحظ اليوم .
و انطلاقا مما سبق فان معالجة هذه الأزمة ينبغي أن تنطلق من نظرة شمولية أي أن الحلول يجب أن تكون دولية و لو أن الاتجاه السائد الآن هو حصرها في G20مجموعة العشرين
(الذين يمثلون 85 بالمائة من الانتاج العالمي) و تتركز المقترحات عادة في هذا المجال على :
1- اعادة تنظيم النظام المالي الدولي الحالي و ذلك من خلال العمل على :
- توفير مزيد من الشفافية و نشر المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسات المالية الدولية .
- مراقبة الأسواق المالية على المستوى الوطني و الدولي .
- اعادة النظرفي الشكل الحالي للنظام المالي من حيث هياكله ، قواعد عمله .
و اذا كانت هذه الاجراءات بعيدة المدى و تستلزم الكثير من التشاور و الجهد ، فان العديد من الدول ، خاصة الكبرى ، لم تنتظر استفحال الأزمة للتدخل و معالجة آثارها ، بل شرعت هذه البلدان على و ضع برامج استعجالية لاعادة تمويل البنوك التي تعاني من نقص سيولتها و التدخل كمحاولة لاعادة الثقة في الأسواق المالية من خلال تقديم الضمانات اللازمة لزبائن هذه البنوك و تسطير برامج لاعادة انعاش اقتصادياتها الوطنية لعل من أبرزها هو البرنامج الأمريكي الذي رصد له في البداية أكثر من 700 مليار $ و يرتكز على المحاور التالية :
1- توفير ما بين 3.5- 4 ملايين منصب شغل خلال الأربع سنوات القادمة مع الاشارة الى أن الأزمة الحالية تسببت في فقدان 2.6 مليون منصب عمل خلال سنة 2008 .
2- تجديد نظام التعليم و التكوين (لتحسين تنافسية الاقتصاد الأمريكي)
3- تحسين القدرة الشرائية للأمريكيين (أي اعادة بعث الطلب)
و لقد بلغت قيمة الأموال التي رصدتها الولايات المتحدة الأمريكية في شهر نوفمبر 2008 ، من أجل اعادة تمويل البنوك المفلسة و المهددة بالافلاس و ضمان قيم البورصات ، حوالي 8500 مليار دولار أي أكثر من 50 بالمائة من الناتج القومي الأمريكي .
أي أن المستعجل الآن لدى الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة ، اليابان ، الاتحاد الأوروبي ، الصين و روسيا مثلا هو الشروع في تنفيذ برامج استعجالية لانقاذ مصارفها و استرجاع ثقة المتعاملين و مساعدة القطاعات الأكثر تضررا مثل صناعات السيارات ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أما بالنسبة للجزائر :
ان الأزمة العالمية الراهنة تذكرنا بحقيقة قديمة و هي مدى تبعية الاقتصاد الوطني للتقلبات الظرفية العالمية و ضعف و عدم تنوع البنية الانتاجية للاقتصاد الوطني .
أي أن التفكير في كيفية مواجهة آثار هذه الأزمة ، هي فرصة لوضع تصور جديد يعيد النظر في مركز الجزائر في سلم العلاقات الاقتصادية الدولية (و هو ضعيف أقل من 1 بالمائة) أي اعادة النظر في الدور المحدد لها في التقسيم الدولي للعمل : انتاج و تصدير المواد الطاقوية خاصة اذا علمنا أن بعض الدراسات تشير الى أن آبار البترول ستنضب، اذا استمرت وتيرة استغلالها الحالية ، بعد 20 سنة من الآن
كما أن البلدان الصاعدة التي تحقق الآن نتائج اقتصادية أحسن هي البلدان التي اعتمدت طريق وطني للتنميةجديد (مثلا دول الجنوب شرق آسيا) و هو ما يسميه
Luiz carlos Bresser pereira التنمية الجديدةdev Le nouveau
كمصطلح جديد رافض للسياسات الأورتودوكسية المملاة من طرف مؤسسات
خاصة على بلدان أمريكا اللاتينية .BRETTON-WOODS
و هناك ثلاثة عوامل جعلت هذه البلدان اللاتينية تواجه صعوبات كثيرة :
1- انفتاح مالي مبالغ فيه .

2- ضعف المدخرات المحلية .
3- اقتصاد ريعي .
أي أن النموذج الوطني للتنمية يستلزم عدم المبالغة في الانفتاح المالي ، تشجيع الادخار المحلي و تجنب الوقوع فيما يعرف بالمرض الهولندي
الذي يصيب الاقتصاديات الريعية.« Le syndrome HOLLANDAIS ».

الخاتمة :

ان ما يمكن الخروج به من خلال هذه الورقة أن الأزمة لم تعط كل انعكاساتها و من الصعب تحديد مداها الزمني و كذلك الاقتصادي فبعض الباحثين يقولون بأن انفراج الأزمة لن يكون قبل 5 سنوات . و البعض يرى غير ذلك ، لكن ما يمكن تأكيده هو أن هذه الأزمة من حيث نتائجها و شموليتها هي أكبر و أخطر من أزمة 1929 كما أنها تطرح تساؤلات عميقة حول أسس و قواعد و هياكل النظام المالي الدولي الراهنة و قناعاته النظرية أي أنها تطرح ، على مستوى البلدان المتقدمة ، تساؤلات حول الأشكال التنظيمية الجديدة و قواعد العمل التي يجب تحسينها في المستقبل لتجنب مرة أخرى ، مثل هذه الأزمات .
أما على مستوى الدول الصاعدة و النامية فتطرح تساؤلات حول نموذج النمو الذي يجب اعتماده على ضوء ما افرزته حتى الآن .
نموذج نمو يساعد على استحداث تنمية مستدامة بمفهومها الشامل و المتوازن ، و هو أمر من الصعب تحقيقه في ظل ميكانيزمات العمل الحالية للاقتصاد العالمي فالأزمة الراهنة في أحد جوانبها الكبرى هي نتاج هذه الآليات المميزة للعلاقات الاقتصادية الدولية منذ الحرب العالمية الثانية .
و بالتالي مواجهة ، هذه الأزمة ، سيتلزم تغيير نمط التفكير ، على المستوى الدولي ، و اصلاح المؤسسات السياسية الدولية من حيث أساليب حكمها ، طرق ادارتها و فسح المجال للدول النامية للمشاركة ، بشكل يتناسب مع وزنها و طموحاتها ، في عمليات اتخاذ القرار من خلال ، مثلا تعديل نظام التصويت في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة ، و هو التغيير الأساسي الذي يطرح من أجل أن تعمل العولمة كما ينبغي ، فتكون بذلك أكثر عدالة ، و أكثر فاعلية من أجل تحسين مستوى المعيشة خاصة في البلدان النامية .
فالأمر يتعلق بترويض العولمة لتتمكن من الظهور بوجه انساني ، يعكس امكانية وجود تجارة عادلة تعبر عن نظرة جديدة للتنمية ، تسهل عملية اندماج البلدان النامية في المنظومة العالمية و تعزز من قدراتها التنافسية و بالتالي تحقيق تنمية مستدامة بالمفهوم الشامل و المتوازن .

المراجع:

1- Luiz carlos Bresser Pereira :
Mondialisation et competition
- Pourquoi des pays emergents reussissent et d’autres non.
Ed.La decouverte .Paris – 2008
2- Le monde diplomatique . n 657.décembre 2008
3- I.Goumeziane : Quelles retombées de quelles crises .
El – watan – 31 Janvier 2009
4- Pascal lamy : Directeur général de l’OMC
In :www.internationales.fr
Février 2009
5- M. Benachenhou : Le bateau Algérie vogue sur l’océan de l’économie mondiale
In.Quotidien du 28 céptembre 2008
6- Tout sur la crise : Dossier du Figaro
Du 9 Mars 2009
7- John . B.Taylor : Comment le gouvernement américain a crée la crise 2008

8- Le monde diplomatique .n 659 février 2009 .
9- Le portail du Ministère Français de l'économie
10- Guy Sorman : Crise , qui est coupable ?
Article publié sur le net le 16/02/2009